لقمان سليم.. إغتيال الصوت الصارخ في «جهنم اللاشرعية»
الجمود الحكومي على حاله ومصير الإقفال العام يُبت اليوم

هي اللغة ذاتها، لا يتقن سواها رعاة القتل والاجرام ممن يرعبهم الصوت الحر والفكر المتحرر والاقلام الجريئة والعقول النيّرة من السلالات الوطنية الصافية. لغة لم يعهدوا سواها منذ نشأة لبنان. توارثوها من مدرسة الافكار الشيطانية التي عجزت عدالة الارض عن محاكمة قادتها لكثرة ما تفننوا في اجرامهم.

الى سجل تاريخهم الدموي، ضموا امس الكاتب والناشط السياسي لقمان سليم عاشق الحرية حتى الموت، نجل النائب والحقوقي محسن سليم اشد المناضلين في سبيل حقوق الانسان والدفاع عن الدستور والشرعية، خريج مدرسة الكتلة الوطنية وعميدها ريمون اده. رجالات من هذا الطراز لم يعد لها من مكان في وطن جهنم الذي لا يأبه القيمون عليه لاغتيال شخصية كسليم، هو امر طبيعي، ما داموا لا يأبهون اساسا لاغتيال مئتين من ابناء بيروت ولا لمصير ستة الاف جريح ولا لعاصمة مدمرة، مضى امس بالذات ستة اشهر على اغتيالها، نعم اغتيالها بقلة ضمائرهم واهمالهم. هم على الارجح معذورون، فانشغالهم بمناكافاتهم ومكتسبات ومواقع حققوها «على ظهر» شعب مذبوح مجروح، لا تتيح لهم الوقت، لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لمنع الاغتيالات على اشكالها، او محاسبة مرتكبيها، او حماية المدافعين عن الشرعية والدستور وحق التعبير والاختلاف، وكما اغتالوا بالامس سمير قصير وعشرات غيره لكثرة ما اغاظهم قلمه، اعادوا الكرّة بدم بارد، فأزاحوا من المشهد لقمان سليم ليلقّنوا كل صوت يرتفع ضد سلطة الامر الواقع درساً قاسيا وليطوى في الادراج ملف اغتيال يجهّل فاعله المعلوم.

مسرح جريمة اغتيال الناشط لقمان سليم

عودة الاغتيالات؟

وسط مراوحة سياسية قاتلة بدأت تصيب بتداعياتها الامن الاقتصادي والاجتماعي، دخل عامل الاغتيالات السياسية الى الساحة من جديد، ليكمل المشهد المخيف الذي يرتسم فوقها ويهدد بالاسوأ. استفاق اللبنانيون امس على خبر اغتيال الناشط والكاتب الشيعي المعارض لقمان سليم، بعدما فُقد الاتصال به منذ الثامنة من مساء اول أمس حينما كان يقوم بزيارة عائلية في بلدة نيحا الجنوبية.

٥ رصاصات

الرجل الذي عرف بفكره المناوئ لحزب الله وسياساته والداعم للتعدد في البيئة الشيعية ولثورة ١٧ تشرين، والذي تحدث عن تهديدات تصله، محملا الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله والرئيس نبيه بري مسؤولية اي اذى قد يصيبه.

رسالة للاحرار

في المواقف، استنكرت القوى والاحزاب كلّها، معارضة ام صديقة لسليم، الجريمة. في السياق، قال النائب السابق باسم السبع ان اغتيال الناشط لقمان سليم، رسالة مباشرة لكل الناشطين والكتاب والسياسيين من ابناء الطائفة الشيعية الذين يتحركون وينشطون ويعبرون عن أفكارهم خارج المدار السياسي لحزب الله. واستنكر تيار المستقبل «الجريمة النكراء، وحذر من مخاطر العودة الى مسلسل الاغتيالات واستهداف الناشطين، وطالب الجهات المختصة الامنية والقضائية الشرعية العمل على جلاء الحقيقة بأسرع وقت». واستنكر المكتب الإعلامي المركزي لحركة «أمل» في بيان، «جريمة اغتيال الناشط السياسي والباحث لقمان سليم»، مطالبا بـ«إجراء التحقيق الأمني والقضائي بالسرعة الممكنة توصلا لكشف الفاعلين ومعاقبتهم».

اما في الردود الدولية، فصدرت مواقف مستنكرة من سفيرة فرنسا في لبنان آن غريو وسفير الاتحاد الأوروبي في لبنان رالف طرافو منسق الأمم المتحدة الخاص في لبنان يان كوبيش.

حكومة اصلاحات

وكانت ذكرى مرور ٦ اشهر على جريمة المرفأ، محط تعليق ايضا، محليا ودوليا. وفيما نفّذت وقفات لذوي الضحايا طالبت بكشف الحقيقة ومحاسبة الجناة، طمأنت سفيرة فرنسا اللبنانيين ان الفرنسيين لم ينسوهم ولن ينسوهم وهم باقون الى جانبهم، متوجهة الى القادة اللبنانيين بالقول: مسؤوليتكم الفردية والجماعية أساسية. تحلوا بالشجاعة اللازمة للعمل وفرنسا ستساعدكم، مشددة على انه من غير المقبول بقاء لبنان من دون حكومة تستجيب للأزمة وتبدأ بالإصلاحات.

الجمود على حاله

على رغم هذه المواقف، لايزال الملف الحكومي مجمدا، ربما في انتظار عودة الرئيس سعد الحريري من الخارج، علما انه وغداة زيارته مصر رجحت المعلومات انه انتقل الى باريس فأبو ظبي. وفي المواقف، شدد عضو كتلة «الوسط المستقل» النائب نقولا نحاس على «أن العقدة الحكومية داخلية»، معولا على «طروحات الرئيس نبيه بري الأخيرة التي تفتح باباً جديدا على مسار التأليف مع خروجها عن السياق التقليدي لتأليف الحكومات والتناتش على الحصص لصالح الكفاءة والاختصاص».

مصير الاقفال

صحيا، أعلن مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الصحية وليد خوري «ان اجتماعات متتالية ستعقد اليوم لاتخاذ القرار النهائي بشأن مصير الاقفال العام مع ترجيح التوجه نحو الفتح التدريجي للبلد اعتبارا من الثامن من شباط». وقال «يجب إيجاد طريقة ما لاعادة فتح البلد لان الوضع لا يمكن ان يستمر على هذا النحو».

احالة الى سويسرا

في مجال آخر، احال النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، عبر الطرق الديبلوماسية، النتيجة الأولية لطلب المساعدة القضائية المقدمة من السلطات القضائية السويسرية، في قضية تبييض الأموال المقامة من قبل النائب العام السويسري في وجه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشقيقه ومساعدته، وذلك بعدما زود الجهة الطالبة بالمعطيات بموجب رسائل إلكترونية. وطلب القاضي عويدات في المقابل تزويده بالمستندات المتوافرة لديهم على أن يتم، إلحاقا تزويد الجهة المطالبة بالمستندات من مصرف لبنان والهيئات المصرفية، على أن ينصرف النائب العام التمييزي الى درس كل المستندات المتوافرة، وما قد يرده من السلطات السويسرية وفقا لطلبه وما قد تتضمنه من أدلة كافية لإجراء تحقيق محلي مع المعنيين».

www.skmcenterforinformation.org